

مفاهيم لغوية

د. فوز النعيمي

فهي تبقى مجرد ترف، والغريب المؤلم ما نلاحظه في عديد لا يكف توافدهم على شاشات التلفاز من حملة "الدكتوراه" ممن يتكلمون العربية واللغات الأجنبية بفصاحة وبخطاب سياسي تنظيري محترم "يسوق" لمستقبل مشرق ومع هذا يظل واقعا في اطراد هابط. أذكر أنني كنت في محفل نساء ريفيات، ترأسهن الزوجة الأولى محاطة بضرائرها وكناتها وبناتها وأحفادها وعندما عرفوا أنني أحمل لقب "دكتورة" علت وجوه النسوة ابتسامات رضى ورددن بأصوات متداخلة "والله زين حتى نجيج للعبادة" ولكني رددت ببساطة أنني لست بدكتورة طب إنما هو لقب علمي للاختصاص باللغات. وجم الجميع وخيم صمت وتقطبت الحواجب ثم علا صوت السيدة الأم ببديهة وفطرية طريفة لتقول "جا دكولي دختورة حجي". يبدو لي الآن أن التنظير الإعلامي الذي يملأ السمع والبصر بما يفوق حد التخمة لا يدفع للذهن إلا مثل هذا المفهوم فالكل في النهاية مجرد "دخاترة حجي". لقد حرص أحد المشرفين على دراستي للدكتوراه أن أحوّلها من اللغة الفصحى إلى اللغة العامية، كنا مجموعة من الطلبة العرب، لم يقاوم منا هذا الإلحاح إلاي وزميل مغربي، والعام الماضي دُعيت لتدريس الدارحة العامية في إحدى الجامعات الأمريكية، التأريخ يعيد نفسه ويبقى الرفض قائماً، أقول لهؤلاء المتمركزين في مراكز البحوث وأقسام تدريس اللغات السامية أن يكفوا فجامعاتنا تخرج لهم كل عام مئات من الطلبة الجاهزين فغالبيتهم تكتب كما تسمع وتستخدم العامية في التعبير إلا من رحم ربي منهم وذاك نزر يسير.

والواقع أن الإنكليزية أسهل على طلبة الجامعات لأنهم يتعلمونها منذ بداية المرحلة الابتدائية إضافة إلى أن قواعدها أسهل تركيباً من الفرنسية التي تتلاقى في الكثير من ضوابطها مع العربية، إلا أن هذا الحال لا يبرر "تسطيحها" من قبل طلبة اللغة الفرنسية إلى حد السفه، فمعظمهم يدخل فرع اللغة الفرنسية لا حياً بها بل لمجرد الحصول على "اليسانس" وهو ما يقابل البكلوريوس بالإنكليزية، أي مجرد "شهادة" تتيح لهم فرصة تعديل درجتهم الوظيفية أو الحصول على عمل ويتم قبولهم بعد مقابلة شفوية عابرة لنكتشف بعدها، أثناء السنة الدراسية أنهم يجهلون حتى التعامل مع لغتهم العربية، ويظل أساتذة هذه اللغة يتلقون لعنات من يتورط في توظيف أمثال هؤلاء، بينما يكون مستوى خريجي اللغة الإنكليزية أعلى إذ يتم اختبارهم مع تحديد سقف محترم لدرجة القبول. لقد أدت الإنعطافات المؤلمة في العراق إلى هذا الإنحدار فأصبح امتلاك شهادة "حقيقية" أو "مزيفة" مجرد وسيلة للحصول على عمل أما قدرات حاملها العلمية، فهي مجرد جهد شخصي تبدله القلة التي تنظر إلى اللغة، قبل اعتمادها كمصدر للعيش والوجاهة الإجتماعية، كنظرة مغايرة جديدة في التفكير والرؤية الذاتية، قراءة أخرى للذات غير التي تعودوا عليها توجههم للتفكير حول القيم المتعاطاة في لغتهم الأم، وهنا أتذكر جملة كان يرددّها والدي رحمه الله "كل لسان يأنسان"، فإذا لم يتغير نمط التفكير البشري بتعلم اللغات فذاك ليس لقصور في معطياتها وإنما لقصور في محاكاتها من قبل متناولها،

بغضني، كوني متخصصة باللغات ما آل إليه حالها بتدريسها وتطبيقها، والحقيقة أن للغات أهمية كبرى في التواصل مع العالم الخارجي من جهة ومن أخرى كونها مورد رزق لكل متقنيها علماً أن حصر أهميتها ضمن هذا النطاق أو ذاك إجحافاً بحقها فهي كائن حي متطور يخرجها الأديب المتخصص عن دلالاتها في عصر ما لتتناسب مع متطلباته، فهي إذاً واقعٌ عنى عقلي وروحي لا تسبر أغواره، يحمي العقل من الإنزلاق انطواءً وتوقعا في بؤر الموروث والعادات. لقد تعلمت الإنكليزية كخيري من العراقيين في مراحل مبكرة وتابعت دراستها الجامعية ثم ألققتها بعد سنين بالفرنسية إلى جانب العربية على مستوى عالٍ ومازال تأثير السنوات الطويلة التي قضيتها في دراسة الترجمة من وإلى هذه اللغات يشكل منطلقاً لنظرة شمولية لكل مفردات الحياة تنعكس على تدريسي لها جاعلةً منها مادة محببة تضم، إلى جانب كونها علمٌ يُدرس، مفاهيم موسوعية، إلا أن لي ارتباط عاطفي مع الإنكليزية، فقد أقتنتها في عمر كان فيه العراق على عتبة انفتاح مهم كبير على العالم الخارجي، كنا شباباً وكان معظم أساتذتنا من الإنكليز ولا تغيب عن ذهني أول حصة إنكليزية لي في السوربون بعد انقطاع عنها لسنوات، فقد حملتني لهجة المدرسة الإنكليزية بعيداً إلى سنوات كان فيه الأفق أرحب وكان الزمان يستريح على كتف السكينة. من المؤسف أن هذه اللغة كما هو حال اللغة الفرنسية بل وحتى لغتنا الأم العربية أصبحت لا تحظى بالإهتمام اللائق بها وحالها في العراق كحال غريق يتعلق بقشة.

من يعيد المياه الى العراق؟

ميسون الدملوجي

بحقه فيها.

ان مسؤولية الحفاظ على حقنا التاريخي في الأنهار، وحقنا الانساني في أن لا نتعرض الى العطش والتصحر، تقع على عاتق الحكومة والمفاوض العراقي بالدرجة الأساس. وفي غياب الدور المطلوب من قبل الحكومة، لا بد من حملة وطنية واسعة تقوم بتنظيمها منظمات المجتمع المدني العراقية ووسائل الاعلام الوطنية للضغط على المسؤولين العراقيين في القيام بواجبهم من ناحية، وإيصال أصوات العراقيين الى المجتمع الدولي من ناحية أخرى.

ان مشكلة شحة المياه تقع تبعاتها علينا جميعاً، ولا بد من تضافر الجهود لنشر الوعي المحلي والدولي بمخاطر بناء السدود على مستقبل العراق وشعبه، والمطالبة بالاستجابة لحاجة العراق الى حقه الطبيعي والتاريخي في المياه، والضغط على الحكومة العراقية للتفاوض بشكل جدي حول موارد المياه، وربط أي تبادل تجاري مع تركيا وسوريا وأيران بحق العراق في المياه، والضغط على الحكومة العراقية لتدريب كادر كفوء مختص بالمياه والقوانين الدولية المتعلقة بها للتفاوض نيابة عن العراقيين ككل، والضغط على المجتمع الدولي ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي للتدخل في إبعاد الكارثة بشكل نهائي عن العراق.

الكبرى.

ان سحب التمويل من قبل الدول الثلاثة يؤدي الى عرقلة مشروع بناء السد الى حين، لكن تركيا ستسعى دون أدنى شك الى البحث عن تمويل بديل، ولقد لُوحت بتمويله ذاتياً أو الاستعانة بالصين ودول الخليج. كما ولا بد من الاشارة الى ان سد أيسو ليس الا واحداً من ٢٢ سداً في تركيا على حوضي دجلة والفرات، تم تشييد معظمها ويستمر تشييد البعض الاخر، بالاضافة عشرات السدود السورية والايرانية، والتي ستؤدي مجملها الى كوارث اقتصادية وانسانية وبيئية غير مسبوقة في تاريخ العالم، ستشهد انهيار القطاع الزراعي وتجفيف الأهوار ولاسيما هور الحويزة وأهوار القرنة وازدياد التصحر وتدهور البيئة وزيادة العواصف الرملية والهجرة المتزايدة من الريف الى المدينة، بالإضافة الى العطش الذي سيعاني منه البشر.

فشلت الحكومات المتعاقبة في الحفاظ على الحق التاريخي للعراق بنهري دجلة والفرات، باستثناء اتفاقية حسن الجوار التي عقدها نوري السعيد مع الحكومة التركية، والتي تضمنت في إحدى موادها نصاً حول حق العراق في النهرين. أما اتفاقية ١٩٧٥ المشؤومة بين صدام حسين وشاه إيران فقد تنازل بموجبها عن شط العرب لقاء قمع الحركة الكردية. فلا عجب أن تهمل الدول حاجة العراق للمياه، مادام العراق لم يطالب يوماً

قررت قبل أسابيع قليلة ثلاثة دول أوروبية إيقاف دعمها المالي لبناء سد أيسو التركي على نهر دجلة. ان الطاقة الاستيعابية للسدود التي تزعم تركيا انشاؤها، تعادل أكثر من خمسة أضعاف كل مياه نهر دجلة والفرات في العام الواحد. أي ينبغي على تركيا أن تقطع نهري دجلة والفرات عن العراق بالكامل لأكثر من خمس سنوات، لكي تقوم بتعبئة سدودها المشيدة على النهرين.

الدول الثلاثة أنهت دعمها بشكل نهائي بسبب ضغوط من منظمات مجتمع مدني أوروبية وعالمية معنية بالبيئة والثقافة وحقوق الانسان، فبناء السد يؤدي الى إغراق عشرات القرى والمدن التركية، منها مدينة كهف حسن التاريخية، وتشريد عشرات الالاف من العوائل.

دور العراق في التأثير على قرار الدول الأوروبية الثلاثة كان معدوماً، ويكتب سفير العراق لدى منظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة في جريدة الصباح بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٠٩، ان "ممثلي الحكومة الألمانية (إحدى الدول الثلاثة التي سحبت تمويلها للسد) غير متأكدين من الموقف العراقي في معارضة بناء السد". وبمعنى اخر، ان موقف العراق بقي خجولاً بالرغم مما يمر على العراق من جفاف، بينما تستغيث بضعة قرى تركية، فتستجيب لاستغاثتها الدول

المرأة العراقية وأختها في مناطق أخرى من العالم!

كاظم حبيب

نحن بحاجة إلى تحالف سياسي متين من جانب كل القوى الديمقراطية والعلمانية والبرلمانية على صعيد العراق كله، ونحن بحاجة لأن تشكل المرأة جزءاً أساسياً فاعلاً فيه وتشكل مهمات استرداد حقوقها المشروعة والمغيبية والمصادرة ومساواتها بالرجل جزءاً عضوياً من مهمات نضال مثل هذا التحالف السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي المنشود.

كلنا يدرك تماماً بأن المرأة حين تشارك في حوارات القوى الديمقراطية العراقية، فإنها قادرة على الإسهام في تسريع نهج التفكير بالتعاون والتنسيق لخوض الانتخابات القادمة. فلغتها أخرى غير لغة الذكور، وقدرتها على الاعتراف بالآخر والتسامح أكبر بكثير من قدرة الذكور، ورغبتها في التعاون أوسع بكثير من قدرة الذكور وفرديتهم بشكل عام.

وحيث تشارك المرأة في أي مجتمع بدورها الضعاف، فإنها قادرة على تحسين أجواء الحوار وتسهم في تقريب وجهات النظر والوصول إلى نتائج إيجابية، إنها العنصر الذي يخفف من سعي الرجال للهيمنة أو فرض الرأي الواحد على الجميع.

إنها عنصر وئام في الغالب الأعم وليست عنصر خصام، ويتمنى الإنسان أن تلعب المرأة دورها في المجتمع العراقي لتساهم بالتغيير المنشود صوب المجتمع المدني الديمقراطي الاتحادي، صوب الدولة الاتحادية التي تلعب المرأة دوراً بارزاً ومهماً فيها.

وجمهرة من رجال القانون قررتا الحكم على عشرة نساء قبلها بتهمة عدم الحشمة لنفس السبب، وهي ها هي تواجه حكامها وقضاتها لأنها ترتدي البنطلون. أي نظام يعيش به السودانيون وأي قضاة أولئك الذين يجلدون المرأة أربعين جلدة لأنها ترتدي البنطلون الذي يثير غرائزهم الحيوانية والمریضة. ولنا من أشباه الرجال هؤلاء كثرة كثيرة في العالمين العربي والإسلامي.

حققت المرأة الأوروبية والأمريكية، وعموماً المرأة الغربية على كامل حقوقها نظرياً، رغم أن التطبيق العملي لا يزال يعاني من تمييز نسبي، سواء أكان في الأجور أم في احتلال المواقع القيادية أم تحمل غضب الرجال المزري أحياناً حين يمارسون العنف ضد المرأة. وهي ظواهر سلبية من بقايا العهود المنصرمة يناضل المجتمع، نساءً ورجالاً، من أجل إزالتها والكشف عنها بجرأة ومسؤولية لمكافحة علناً. وحين تقارب مع حقوق المرأة في العراق فسندج البون شاسعاً كبعد الأرض عن السماء!

ففي العراق لا يزال المجتمع يتمتع بذكورية مضخمة مرضية، بضحولة منقوخة ومزرية، بامتهان غير مشروع للمرأة وكرامتها وحقوقها، سواء في طريقة تعامل أكثرية الرجال معها أم في حرمانها من ممارسة حقوقها وتلك القوانين الموروثة التي لا تزال تغطي كل تلك التجاوزات على المرأة وتساهم في إعادة إنتاج واستمرار هذه الظواهر.

كلما تركنا العراق ويممنا وجهنا شطر الدول المتحضرة لشعرنا بمدى البؤس والفاقة والحرمان وفقدان الحقوق الذي تعيش فيه المرأة العراقية، وهي جزء واقعي من أوضاع المرأة العربية والمرأة المسلمة بشكل عام، فهي فاقدة للحقوق بشكل استثنائي، رغم كفاحها الطويل من أجل هذه الحقوق. وما حصلت عليه في فترات معينة، كما حصل لها في قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في عهد حكومة عبد الكريم قاسم صودر في الفترات اللاحقة وأعدم القانون كما أعدم رئيس الحكومة الذي أصدر القانون. وهي فاجعة مزدوجة لا تزال المرأة تعاني منها. ولم تستفد المرأة حتى الآن كثيراً من النسبة التي خصصت لها وبالغالب ٢٥% في إيصال نسوة يدافعن بحق عن حقوق المرأة كاملة غير منقوصة وعن مساواتها بالرجل، فهن قليلات حقاً. هناك قلة قليلة، سواء أكن في المجلس أم خارجه، يناضلن بعناد وجرأة استثنائية من أجل حقوق المرأة، إضافة إلى جمهرة من الرجال الواعين لمكانة ودور ومهمات المرأة في المجتمع العراقي الراهن، رجال تحرروا من رق الذكورية وأدركوا أن حريتهم من حرية المرأة والعكس صحيح أيضاً.

في بلد شقيق هو السودان تقدم امرأة سودانية صحفية مثقفة إلى المحاكمة بتهمة ارتدائها ملابس غير محتشمة، هي الزميلة لبنى الحسيني. ماذا كانت ترتدي؟ كانت ترتدي البنطلون العادي، ولكن المرض النفسي والعقلي المصابة به جمهرة الشرطة

آثار الكفل .. من المسؤول عنها؟

ر. مهندسين: حسينة بنيان

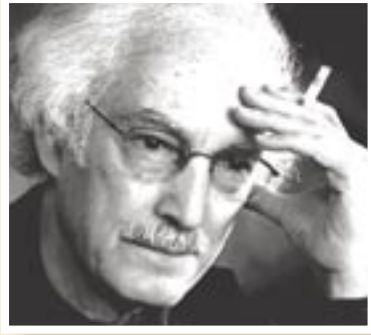


الحرس.. كل هذا سهل، ولكن الذي يثير الالتم لاحظت انا وباقي الزملاء الادباء عند دخولنا وجود صناديق كثيرة من السيراميك الحديث، كما لاحظت بعض الجدران الضخمة القابعة في الاثار.. قد تعرضت للتفسير والحفر! استفسرنا فأخبرونا بأن المكان مهياً للتغليف بالسيراميك وبدون احراج وعدم الاخذ بأعتبار ان هذا المكان الراقي يمثل فترة تاريخية مهمة مر بها العراق.. او كونه من الثروات الوطنية التي تجذب السائحين لأنه محط الانظار وبهم مختلف الديانات السماوية.. وعندما سألنا عن مرجعية المكان.. عرفنا من احد الموظفين بصراع على هذا المكان الأثري ما بين وزارة السياحة ودائرة الاثار.. والشئ الذي يهمنا هو يجب ان يمنع هذا التغليف أو التخريب بالسيراميك وان يوجد من يهتم بالحفاظ وصيانة هذه الاثار العريقة من التشويه والسرقة.. وانا بدوري اناشد كل الطيبين وخاصة من ذوي الاختصاص للتحرك بالسرعة وتجاوز الروتين لأنقاذ هذه الاثار الجميلة، وبأعتباري من بابل، ادعو الجميع وخاصة اصحاب القرار لزيارة هذه الاثار قبل ان تطالها الايدي المشوهة..

الروماني القديم حيث القلعة والمنارة الجميلة.. كما تحتوي هذه الآثار على مقبرة كبيرة تضم قبر النبي ذوالكفل واصحابه ومنهم كما هو منقوش فوق القبور (يوسف الربان.. ويوحنا كاتب التوراة) وغيرهم. البناء عبارة عن مجموعة من المقصورات ذات جدران ضخمة منقوشة جدرانها بالكتابة العبرية. كما يوجد سرداب كبير ظهرت فوقه ملامح القبور المدفونة فيه وللأسف لم استطع ان اصور المكان لأنه ممنوع وحسب تعليمات



اخذتني الصدفة الى زيارة آثار الكفل العريقة.. حيث اقيمت لنا (نحن اعضاء اتحاد الادباء والكتاب فرع بابل) أمسية ادبية في قضاء الكفل.. والكفل يقع على بعد حوالي عشرة كيلوات عن مركز محافظة بابل والى الشرق منها.. وسميت بالكفل نسبة الى نبي الله (ذو الكفل) الذي عاش ودفن في هذه المدينة العريقة ومنذ آلاف السنين أي تقريبا منذ فترة السبي البابلي لليهود حيث جاء هذا النبي المذكور مع السبايا وكان عمره حينئذ ستة اعوام.. وترعرع في بابل ودرس في مدارسها واصبح مهندساً رائعاً كما تقول الكتب التاريخية وساهم في تصميم مدينة بابل وخاصة قصر الملك البابلي نبوخذ نصر الذي كان يسمى (الجنائن المعلقة) وهذه الامور كانت قبل نبوته وعندما بعثه الله نبياً (حسب ما يؤكد القرآن الكريم) ذهب الى مسقط رأسه وهي مدينة الناصرة في فلسطين ونشر رسالته هناك ثم رجع الى العراق واستقر في مدينة الكفل التي دفن فيها.. عندما يدخل الزائر الى الكفل يتفاجأ بالآثار العجيبة التي تدل على ما كان عليه اهل هذه المدينة من تطور في طراز البناء الذي يعطي سمة شرقية ممزوجة بالفض



محمد سعيد الصكار

في بيت الأمومة، وهي المهمة الاولى للمرأة العراقية، باحترام كرامة المرأة. والعجيب ان الدعوات الكابحة لهذا التطلع المستقبلي للمرأة ينطلق من عدد النساء أنفسهن، بانيات رؤيتهن على معايير ليست من هذا الزمان، ولا تعبت على الاعتراف، ولا توحى باحترام كرامة المرأة. تصوروا أن وفدا عراقيا يتألف من عشرين سيدة للمساهمة في مؤتمر عالمي للأمم المتحدة، مثلاً، تصوروا واقع الحال: عشرون نائبة تغادر على الدرجة الاولى، ومثلها عشرون محرماً. عشرون نائبة يحجز لها على الدرجة الاولى، ومثلها عشرون محرماً. عشرون نائبة يدخلن مطعم المنظمة الداعيو واذا بالمنظمة تفاجأ بأربعين شخصاً. عشرون نائبة رسمية يجلسن على عشرين كرسيًا معترفاً بها، أين سيجلس السادة المحرمون؟ وهذه هي إحدى التحركات الافتراضية التي تتبعها تحركات أخرى في مناسبات أخرى، وكلها ذات تكاليف باهظة جداً، وخارج رواتب السادة المحرمين، فما هو حجم الميزانية المخصصة لهذا الهدر المفتوح للمال العام؟ علماً أن بعض الوفود تبلغ العشرات. هي صورة كاريكاتيرية بلا شك، ولكنها واقعية على اساس ما تدعو إليه سيدات واسط المحترمات اللاتي لم يخطر ببالهن هذا الحساب البسيط. لغيري ان يتوسع في هذه المفارقات، ويأتينا بالكثير مما يجرح الكرامة الوطنية، ويهبط بالمرأة ولا يرفع الرجل ويعيدنا الى عهد الجواري، ونحن في زمن تتسابق فيها نساء الدنيا لاحتلال أرقى المراكز الثقافية والسياسية، وقد أفلحن، ولنا بهن أسوة.

mohammed_saggar@yahoo.fr

سيدات محافظة واسط

والا لما انطلقت الدعوات العجيبة لتوظيف (محرم) لكل عضوة في مجلس محافظة واسط يقتحم مكتبها ويدخل غرفتها بحرية ويتقاضى على هذا (الفصل!) راتباً شهرياً من المال العام. تخصيص (محرم) لكل سيدة في موضع المسؤولية العامة يسمح كل ذلك الفرح الساذج بنسبة ٢٥% التي ظننا أنها بداية الاعتراف بدور المرأة العراقية ذات التاريخ العريق في المواقف الوطنية التقدمية التي فخرنا بها، وما نزال، ونطالبها بالتحرك بثقة وحكمة لتوكيدها والاستزادة منها، والوقوف بوجه الارتداد الى عهود الاستخفاف بكفاءة المرأة، واعتبارها (جارية) ناقصة القدرة على التحرك والانتاج بدون هذا (المحرم) الدخيل على تربيتنا الوطنية، علماً أن كثيراً من الجواري كن ذوات وعي وكفاءة نادرة المثال.

لقد اتحت لي الفرصة اثناء وجودي في العراق، في الصيف الماضي، أن اقف على نشاطات (مركز تدريب وتطوير الأرامل)، فرأيت مساحة الطموح الواسعة في نشاط هذا المركز، قوسعدت به، وذكرني ذلك بالمساحة الواسعة المتاحة للمرأة العراقية للنهوض به في ميادين الإبداع، وابتكار مجالات العمل، ولكنني، رغم ذلك، رأيت ان جذر التأسيس الضامن لمستقبل الوطن يكمن في توطيد الحالة التربوية، وتجديد مناهج التربية الحافلة بمناهج عفى عليها اللامن، وتجاوزها واقع الحياة، ولا بد من تغييرها لتناسب الحياة الجديدة، وللمرأة ان تحضر اليوم في الكفاح من اجل تنقية هذه المناهج وتأسيس منطلق معاصر لحالة البناء التربوي المتردي في بلادنا. نريد تربية تحترم الأم والبنات، وتؤسس لمجتمع يكون فيه المجتمع أحراراً في تطلعاتهم واختياراتهم لمستقبلهم، وان تكفل لهم القوانين ذلك.

التربية قبل كل شيء، والتربية تنشأ

رغم كل ما تتداوله وسائل الاعلام عن الحضور النسائي في حومة السياسة العراقية، والانجازات التي تحققت لها في مؤسسات المجتمع المدني، والكوته التي ضمنت لها نسبة مرموقة هي من حقها المشروع، رغم ذلك، يبقى صوت المرأة العراقية دون ما ينتظر منها للصعود الى مستوى ما تتيحه الحالة العراقية، وحاجة المرأة إليه.

فالإكتفاء بما سنته القوانين، وضمنت ما يحق للمرأة العراقية من حقوق، لا يكفي ما لم يتواصل كفاحها من اجل التطبيق العملي لتلك الحقوق، ولا يكفي الاعتداء بما حصلت عليه (قانوناً)، ما لم يتطابق عملياً مع الطموح المشروع للمرأة العراقية، والحضور فعلياً في عملية بناء الوطن، وإعادة النظر في الكثير من موقفات هذه العملية، واستثمار طبيعة المرأة في العطاء والتضحية، وهاجس الأمومة والعطف، والطاقة الهائلة في التحمل والصبر مما يجعلها أقوى وأكفاً من الرجال في معالجة المشاكل واستشرافها بحلول تغيب عن الرجال.

هذه فلسفة قد لا تصلح في كل وقت، ولكنها قائمة، ويحسن استخدامها في أيامنا.

لنأخذ مثلاً. موقف المرأة العراقية من قانون الاحوال المدنية الذي لا يجوز للمرأة العراقية التساهل فيه، مهما كانت المعوقات في تطبيقه، وتجييره لواقع الحال التحاصصي، فليس في صالح العراقية ان تساوم عليه، وتتنازل فيه، والتخلي عن مكتسباته، وعليها ان تحشد كل القوى الوطنية، وبالاخص القوى الثقافية لتقف الى جانبها في تثبيت تلك الحقوق والدفاع عنها، ولست في شكل ان تلك القوى ستندفع الى مؤازرتها، وتعزز مساعيها.

ولكن واقع الحال يفصح عن تقصير فادح في وعي المرأة لدورها الطبيعي البناء، وطاقاتها التي تؤهلها للنهوض بهذا الدور،



من مستلزمات الحضارة: تحديد النسل

«الحلقة الرابعة»

بلقيس حميد حسن

تعيّرنا أتا قليلٌ عدينا
فقلتُ لها أنّ الكرامَ قليلٌ

منذ ان كان العرب قبائل متناحرة حتى يومنا هذا، لا زالوا يعتبرون كثرة العدد والنسل هو قوة ومنعة وهو مصدر فخر ورفع، وقد يعذرون سابقا، حيث كانت القبائل تغزو بعضها بعضا ويعتبر كل فرد في القبيلة جنديا، ما ان يشب عن الطوق، حتى يتوجب عليه الدفاع عن القبيلة في أي وقت تهدد به من القبائل الاخرى، ورغم ان العرب اليوم يعيشون في مدن "حضرية بالمعنى الشكلي" حيث يسري بها تيار الكهرباء، وتتمتع بالفضائيات والانترنت وكل ما ابدعته العقول الغربية من اجهزة لتسهيل الحياة والاتصال بين البشر، كما تسير بطرق مدنيهم أحدث السيارات التي تفتن صناعاتها للحصول على راحة اكثر للمستعمل، ورغم ان كثرة النسل صار لا يعني سوى مزيد من الاختناقات في الطرق والى المزيد من المشاكل الاجتماعية وانتشار الامراض وكثرة الأزمات وتلوث البيئة، خاصة عندما تكون هناك خدمات ليست بالمستوى الذي يتناسب مع عدد

الافراد في العائلة او الشارع او المدينة، رغم كل ذلك لا زال العرب ينجبون المزيد من الأبناء حتى وان اضطروا الى الزواج باكثر من امرأة، ولا زالوا يعتبرون كثرة النسل دليل الرجولة والضحولة والخصوبة وما الى ذلك من مفاهيم، رغم ان العلم اثبت عدم وجود اية علاقة بين هذه المواصفات وكثرة الانجاب.

لا أريد هنا مناقشة نظرية ابن خلدون الذي عاش بين 1332-1406 والتي تؤكد على ان النمو الاقتصادي يتناسب طرديا مع النمو السكاني، أو نظرية مالتوس الذي عاش بين 1766-1834 وهو يخالف بن خلدون في نظريته التي تقول ان كثرة السكان يكون بمتوالية هندسية اي "1-2-3-4-8-16-32" والإنتاج يكون بمتوالية عددية اي "1-2-3-4-5-6"، لهذا سيكون الإنتاج اقل من عدد السكان مما ينتج المجاعات، فكل هذه الأفكار والنظريات، جاءت في عصور اخرى لا تشبه عصرنا بكل ما به من تطور علمي وحضاري، كما ان مفهوم قوة الدولة اليوم اختلف عن السابق، فالقوة ليست كثرة عدد الجيش كما كان يظن صدام حسين مثلا، حين زج بجياع العراقيين المكروهين على

الموت في جبهات القتال بمئات الالاف حاملين اسلحة بائسة لا تستطيع مواجهة الطيران والقنابل الفتاكة التي خلفت الصحراء العراقية جثثا متفحمة، ليقول بان جيش العراق رابع اقوى الجيوش بالعالم. لم يعد العدد هاما لا في القتال ولا في الانتاج والرفاهية، فالتقدم التقني صنع الكثير من الالات التي وازت البشر في المصانع والحقول، وباتت الكثرة في السكان تولد الفقر والهجرة وتؤثر على وعي وثقافة المرأة ودورها، اذ تبعتها كثرة الأنجاب عن الحياة العامة وهذا كله لا يخلف سوى القهر الاجتماعي والمعاناة في مجتمع ذكوري لا زال يعتبر مساهمة الرجل في العمل المنزلي عيبا، وهو من اختصاص المرأة فقط.

يؤكد علم النفس والصحة وعلم الاجتماع اليوم على أهمية التأمل والهدوء في حياة كل انسان من اجل بناء مجتمعات مستقرة سعيدة، وهما لا يتوفران في البيوت والشوارع المكتظة، بل تشكل نتيجة لذلك بؤر الجريمة والسقوط حيث يزدحم الناس مع بعضهم وتكثر نفاياتهم وامراضهم، وترتفع فيها ضغوطهم وتشح فيها خلواتهم

وصفاء اذهانهم.

كما ان العراق بحاجة ماسة اليوم الى العمران والنهوض به بعد كل ماجرى عليه من حروب وكوارث دامت اكثر من اربعة عقود تركته متخلفا على كل الاصعدة، ورغم موارده النفطية فهو اليوم لا يشبه حتى افقر جيرانه، فجميع البلدان سار نحو الأمام عدا العراق الذي تراجع ويتراجع مما به من مخلفات الماضي القريب، وكما نعلم بان جميع الدول التي نهضت من كبواتها عملت على تحديد النسل لتستطيع ان تربي جيلا صحيحا واعيا يستطيع ان يفكر ويبعد ويبتكر ليقدم للمجتمع ما يتماشى مع روح العصر الحديث في العلم والقيم الانسانية والثقافة وحتى السياسة التي باتت حكرا على مجموعة من المغامرين الذين يتلاعبون بمقدرات السكان دونما دراسة وأسس تستطيع إرساء قواعد ثابتة وحقيقية في الحياة السياسية وقيادة المجتمع، اضافة الى ان تحديد النسل يمنح المرأة وقتا وفرصة اكبر للتعليم والدراسة و يتيح لها بالتالي القدرة على تربية الأبناء بشكل صحيح ومتحضر، اضافة لمساهمتها بشكل اكبر في رفد دخل العائلة الذي سيؤثر حتما في الاقتصاد الوطني بما تحصل عليه من علم ومعرفة وقدرة على المساهمة في البناء..

فهل لنا بانظمة اجتماعية تفكر بالاهتمام بنوع الانسان وليس بعدده، انظمة تفكر بتقديم الوقت للمرأة التي هي نواة وعماد الاسرة، لتصل الى درجة من القدرة على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها براحة ووعي وعلمية وهدوء؟ انظمة تؤمن بحق الجميع في حياة كريمة تحقق لهم السعادة التي هي الهدف الأساس لكل مايقوم به الانسان.

الجوهرة وصاحبها

منها محمد

كانت المرأة العراقية في العقود الاولى من القرن الماضي، ترتدي العباءة التي تغلفها من هامتها حتى أخصص قدميها، وترتدي (البوشي) مع تلك العباءة، والبوشي لمن لا يعرفونه عبارة عن قطعة من قماش اسود شفاف توضع على وجه المرأة التي ترتدي العباءة!

وعندما نقول ان المرأة العراقية كانت ترتدي هذا الزي، فاننا نقصد ان كل العراقيات كن يرتدينه.. اي ان الطالبة في الكلية ترتديه، والمعلمة ترتديه، وربة البيت ترتديه، والمغنية في الملهى ترتديه ايضا! أي ان ذلك الزي كان هو الزي المتعارف عليه آنذاك، وهو الزي الذي يتوجب على النساء ان يخرجن به من بيوتهن. وهكذا، فعلى الرغم من انه الزي السائد، الا انه لم يكن يحمل اية دلالة على اي اتجاه فكري او اخلاقي، لانه امر تتساوى فيه النساء جميعا ويتحولن فيه الى اشباح سوداء لا يمكن تمييز الواحدة منها عن الأخرى بموجب اي معيار يعتمد النظر، برغم ان التمييز الحقيقي العقلاني كان موجودا ومصونا من حيث قيمة كل امرأة واهميتها.

ثم بدأت معارك السفور والحجاب واحتدمت بين قادة الرأي من الشعراء والمفكرين، ووصلت اقصى درجات تعصبها، وأسفرت عن سفور العديد من النساء، وظل الحال هكذا حتى خمسينيات القرن الماضي وستينياته حيث انتشرت ثقافة ارتداء الازياء الغربية الحديثة، وصارت النساء يرتدين ما يعجبهن. ومرة اخرى لم تكن هذه الازياء، بحد ذاتها تحمل اي دلالة دينية او أخلاقية مادام الجميع يرتديها، وبقي التمييز بموجب معايير الجوهر الثقالي والاخلاقي هو السائد!

واليوم، تحتدم معارك كلامية بين الذين يؤيدون الحجاب والذين لا يؤيدونه، وتطورت واصبحت، هذه المرة، بين الذين يؤيدون الحجاب والذين يؤيدون النقاب. وصار هؤلاء معسكرين كل منهما له حججه وبراهينه واستدلالاته! آخر ما سمعته كان قبل أيام من رجل يتحدث في المذياع. قال انه يؤيد النقاب -وهو حر في ذلك-، وان النقاب هو فرض اسلامي على كل امرأة -وانا أشك في ذلك ومعني العديد حتى من رجال الدين-، وان النقاب هو أقصى ما تأمل ان تحصل عليه المرأة من تكريم، اذ ان الاسلام (كما يقول)، يعدها جوهرة مصونة ينبغي ان لا تقع عليها العيون، وان تبقى مصونة لا يقع عليها الا نظر (صاحبها)!!

استوقفتني كثيرا كلمة (صاحبها)، واستوقفتني نمط التفكير الاناني الجاهل المتسلط الذي يسمح لنفسه بأن يكون (مالكا) لهذه (المادة الملقوفة) التي لا يسمح لغيره بمشاهدتها، واستوقفتني اكثر من كل هذا انه يعد ذلك تكريما. اذ كم هي كمية الانانية والغرور اللذين تنطوي عليهما الرغبة في النقاب، لا لشيء الا لأن النقاب يمنح نظر غير (صاحب البضاعة) الذي يعطي نفسه الحق بالتحدث بوصفه ناطقا رسميا بلسان الاسلام!

لا احد يستطيع ان ينكر على احد ما يلبس، او ان يتدخل في تفصيلاته، ولكن هذا النمط الرهيب من التفكير هو الذي ينكر ويستنكر، لأن المرأة لنفسها ولزوجها ولمجتمعا ولبيتها ولأطفالها، وليست ل(صاحبها) بأي حال من الاحوال، كما ان الرجل لنفسه ولزوجته ولمجتمعه ولبيته ولأطفاله وليس ل(صاحبته) اذا ما اردنا المعاملة بالمثل!